

الحياد بين التذكير والتأنيث - الضمير والألفاظ والكلام أنموذجاً

أ.م.د. حسين كريم جياذ سمين الكلابي.

مديرية تربية بابل

"d.huseen1978@gmail.com" 07802140750

ملخص البحث: لا يخفى على ذي لب أن الكلام قد يكون مقصوداً للتذكير ، وذلك إذا كان الخطاب ذكورياً موجّهاً بشكل مباشر أو غير مباشر لمجموعة مذكّرة أو مفرد مذكّر ، وقد يكون الخطاب مؤنثاً ، وذلك إذا كان موجّهاً بشكل مباشر أو غير مباشر إلى مجموعة مؤنثة أو مفردة مؤنثة ، ولكن كيف لنا أن نحدد نوع الخطاب إذا كان المخاطب غير محدد لا هو ذكوري ولا هو أنثوي ؟. سنحاول في هذا البحث الإجابة عن ذلك التساؤل كما سيتضح ذلك في صحائف البحث الآتية إن شاء الله تعالى.

الكلمات المفتاحية: الحياد ، الضمير ، الكلام ، التذكير ، التأنيث .

Neutrality between Masculinity and Femininity - Pronoun, Words and Speech as a Model

Assistant Professor Dr. Hussein Karim Jiyad Samin Al-Kalabi.

Directorate of Babylon Education.

Research Summary: It is not hidden from anyone with intelligence that speech may be intended to remind, if the speech is masculine and is directed directly or indirectly to a masculine group or a masculine singular, and the speech may be feminine, if it is directed directly or indirectly to a feminine group or a feminine singular. But how can we determine the type of speech if the addressee is not specified, neither male nor female? In this research, we will try to answer this question, as will become clear in the following research papers, God willing.

Keywords: Neutrality, Pronoun, Speech, Masculinity, Femininity.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمّد ، وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وأصحابه الأخيار المنتجبين .

أمّا بعدُ :

فإنّه من الثوابت في العربية توجيه الخطاب وتخصيصه إمّا بالتذكير ، وإمّا بالتأنيث وهو من الأمور المسلّم بها في التعبير اللغوي ، وهذا ما جرى عليه سمت كلام العرب . ولكن قد يكون الخطاب محايداً إذا كان يحتمل التذكير والتأنيث كليهما .

يرمي هذا البحث بمجمله إلى الكشف عن ثلاثة محاور مؤتلفة مع بعضها:

الأول / الضمير المحايد بين التذكير والتأنيث .

الثاني / الألفاظ المشتركة بين التذكير والتأنيث . وينتج عن المحورين أعلاه المحور الثالث .

الثالث / الكلام المحايد بما يتألف منه من الضمير والألفاظ ذات الدلالات المشتركة والكلمات المعبرة والقرائن والسياق وقوفاً بين التذكير والتأنيث . فالمحورين السابقين علاقتهما بالكلام كعلاقة الجزء بالكل .

إنّ البحث الآتي — موضع الدرس يعالج موضوعاً استعمله العرب، ولجأوا إليه ؛ ربّما لغرض الدلالة على معنى محايد في نظرهم ، وقد استعمل ضمن تراكيب لغوية في كلامهم ، وفي القرآن الكريم للدلالة على معنى الحياد في المقصود الوظيفي ، وسوف نحلّ ذلك ونناقشه في صحائف البحث الآتية .

وسمي هذا البحث بـ "الحياد بين التذكير والتأنيث — الضمير والألفاظ والكلام أنموذجاً" .

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث تقسيمه على مسائل صغيرة ؛ ابتدأها بالتعريف " بالحياد " لغةً واصطلاحاً ، ومن ثم ذكرت بقية المسائل الأخرى التي لها علاقة مباشرة بالموضوع ومنها التلازم بين الفعل والفاعل ، وتسمية الضمير ، والاستواء بين المذكر والمؤنث ... وغير ذلك ، ثم أعقبت ذلك بخاتمة أوجزت فيها ما توصلت له هذه الدراسة من نتائج

بعد الفحص والتَّحليل والتَّحقيق ، ثم اُخْتِتمَتْ ذلكَ بقائمةِ المصادر والمراجع التي أعاننتي في دراسةِ الموضوع ، واستهديثُ بها في كتابَةِ هذا البحث.

والله ولي التوفيق.

أولاً : الحِياد لغةً واصطلاحاً :

قبل الدخول في مضمون هذه الدراسة لا بُدَّ لنا من تبیین معنى الحِياد في اللغة والاصطلاح بشكل مختصر جداً بما يفي للإبانة والتوضيح:

أ / الحِياد لغةً : يعني عدم الميل عن الشيء إلى طريق دون آخر ، إِنَّ الرجلَ يَجِبُ عَنِ الشَّيْءِ إِذَا صَدَّ عَنْهُ خَوْفًا وَأَنْفَةً، ومصدره: حَيُّوْدَةٌ وَحَيْدًا وَحَيْدَانًا، وَمَالِكٌ مَجِيْدٌ عَنْ ذَلِكَ. وَحَيُّوْدُ الْبَعِيرِ مِثْلُ الْوَرَكَيْنِ وَالسَّاقَيْنِ¹.

وَيُقَالُ: هَذَا بَدُهُ وَنَدِيْدُهُ وَبَدُّهُ وَبَدِيْدُهُ وَحَيْدُهُ وَحَيْدُهُ أَي: مِثْلُهُ. وَحَايِدُهُ مُحَايِدَةٌ: جَانِبُهُ. وَكُلُّ ضَلْعٍ شَدِيْدَةٍ الْإِعْجَاجُ: حَيْدٌ، وَكَذَلِكَ مِنَ الْعَظْمِ، وَجَمْعُهُ حَيُّوْد. وَالْحَيْدُ وَالْحَيُّوْدُ: حُرُوفُ قَرْنِ الْوَعْلِ، حَادَ عَنِ الطَّرِيقِ وَالشَّيْءِ يَجِيْدُ إِذَا عَدَلَ².

ب / الحِياد اصطلاحاً : فهو لا يخرج عن المعنى اللغوي من ناحية الدلالة ، وهو إذا لم ينحز فلاناً إلى أحد الطرفين المتنافسين³.

ونجد لمعنى الحِياد حضوراً عند العرب ، وسنكتفي بأثر واحد فقط ، لشيوع معناه واطراده ——— ، فهذا الجاحظ يطلُّ علينا بنصٍّ يتجسد به معنى الحِياد ، فهو " يؤكد أَنَّهُ يلزم الحِياد بين العلويين والعثمانيين وأَنَّهُ ليس ممن يميل في شق عن شق ، ويتعصب لبعض على بعض ، ومن يبخس حق الدون ، فكأنَّك به قد تبخس حق من فوقه حتى تصير إلى أُنمته المهنتين وخلفائه الراشدين ، لست عمرياً دون أن أكون علويًا ، ولا علويًا دون أن أكون عثمانيًا ، اللهم إلا بما أخص به العترة بسبب القرابة ، وأما في غير ذلك فليس شأني إلا محبة الجميع والتوفير على الكل ودفع الظلّامة عن الكبير والضعيف على قدر ما شاهدنا عليه من الحالات...⁴" ، ونجد للمعنى المتقدم أنفًا حضوراً كذلك عند غير الجاحظ⁵ ، إذ لسانا بحاجة لسرد تلك الموارد التاريخية بقدر ما يهمنّا توضيح فكرة البحث .

ولابدَّ لنا من تأصيلٍ بسيطٍ للمسائل أدناه ، إذ إنَّها على علاقة مباشرة بفكرة البحث وتنفعا لبعض ممّا سنناقشه لاحقاً ومنها :

ثانيًا : التلازم بين الفعل والفاعل :

لو عدنا إلى المدونات اللغوية القديمة لطالعنا المصادر بأنَّه لا يخلو أي فعلٍ من وجود فاعل يتضمن معنى من قام بالفعل أو اتصف به أو أسند إليه سواء أكان هذا الفاعل موجوداً ظاهراً أو غير ظاهر⁶ " مستتر " ؛ فالفعل لابد له من فاعل ، فإذا لم يظهر الفاعل بعده استتر فيه ضمير الفاعل ، كقولك: زيد قام ، والتقدير: زيد قام هو ، والفاعل – كما هو معلوم – إذا تقدم الفعل ارتفع بالابتداء ؛ فالفعل والفاعل متلازمان في المعنى⁷ من حيث العلاقة الدلالية المترابطة بينهما ، فهما بمنزلة الشيء الواحد المترابط من حيث التذكير والتأنيث ، وما عدا ذلك يخرج عن التلازم والترابط بينهما إلى الحِياد بينهما وعدم الانحياز لجهة دون أخرى .

ثالثاً : حوار مع الضمير :

لو أمعنا النظر في استعمال الضمير سترأى لنا أَنَّهُ يقسم من حيث الخطاب إلى ضمير المتكلم ، وضمير المخاطب ، وضمير الغائب ، ويترتب على هذه الحقيقة — كما هو معروف — التطابق في التذكير والتأنيث بين الضمير والمضمر ، أما غير ذلك فهو يندرج ضمن الحِياد ، أي : دون تحديد التطابق الذكوري أو الأنثوي بينهما . فهو ما يمكن تسميته أيضاً عدم التطابق بين الضمير والمضمر .

وحتى رجوع الضمير ؛ فإنَّ الضمير المذكر يرجع إلى المذكر ، والضمير المؤنث يرجع إلى المؤنث ، والضمير المثنى يرجع إلى المثنى ، والضمير الجمع يرجع إلى الجمع سواء أكان مذكراً أم كان مؤنثاً ، أي: يتطابق معه لغوياً⁸ وهكذا دواليك. ويظهر في الكلام ويقدر ، خوف اللبس الدلالي⁹ ، أما في حال عدم التطابق بينهما فهذا محل الإشكال لغوياً ، على الرغم من أَنَّهُ قد يكون التخرّيج الدلالي هو لسان حال حلِّ ذلك الإشكال .

وعود إلى ما تقدّم ذكره فإذا تنبّيت ضمير الفعل ، قلت: الزيدان قاما ، وإذا جمعت " زيداً " جمعت الضمير ، فتقول: الزيدون قاموا ، وهذا نوع من التطابق اللغوي من حيث التذكير والتأنيث ، والتثنية والجمع بعيداً عن الحِياد ، وإذا تقدم الفعل لم يجعل فيه ضمير ، والأفعال لا تنثى في أنفسها ولا تجمع ، فلهذا أفردت لفظها فتقول: قام الزيدان ، وقام الزيدون¹⁰ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَلَمْ اسْتَرِ الضمير الواحد إذا كان لواحد، ولم يستتر إذا كان لاثنتين فصاعداً؟
فالجواب في ذلك: أن الفعل لا يخلو من أن يكون له فاعل واحد، وقد يخلو من اثنتين فصاعداً، فإذا قدمنا اسماً مفرداً قبل المفعول، لم نحتج إلى إظهار الفاعل لدلالة تقدم الأسماء عليه وإحاطة العلم به، فإنه لا بد للفعل من هذا الفاعل، وأما إذا تبيت الاسم فلو أفردت فعلهما لم يعلم أن الفعل لاثنتين، إذ قد يخلو من ذلك فوجب أن تظهر علامة التثنية، لئلا يدخل الكلام لبس، ولئلا يعتقد المخاطب انقطاع الفعل عن الاسمين المتقدمين، وأنه خبر مبتدأ. ويستثنى من ذلك بعض المواطن، كقوله تعالى: " قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ " سورة البقرة: الآية 70. فقد عاد الضمير " الهاء " المفرد في كلمة " تشابه " على جمع في كلمة " البقر " .
رابعاً: تسمية الضمير :

الناظر في صنيع علماء العربية يجد ما هو جلياً للعيان أن الضمير تختلف تسميته بين الكوفيين والبصريين؛ فالكنية: اصطلاح كوفي، ومعناه الضمير عند البصريين، واصطلاح الضمير أدق من اصطلاح المكنى، لأن الكنية تشمل كل ما يكتفى به من إشارة أو موصول أو عدد بخلاف الضمير فإنه لا يدخل فيه شيء من ذلك اللهم إلا إذا ذهب به مذهب من يجعل الكلمة أقساماً أربعة من المحدثين ويجعل الضمير هو القسم الرابع، ويدخل فيه العدد وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة¹¹، إذن فتسمية الضمير هي أليق، لأن الضمير ينوب عن المضمر فيطابقه من حيث التذكير والتأنيث وما إلى ذلك، في حين أن الكنية تشتمل على فروع عدة وقد لا يحصل فيها ذلك التطابق المنشود .
خامساً: الاستواء بين المذكر والمؤنث :

علينا هنا أن نناقش قول القائل: لَمْ اسْتَوِ لفظ المتكلم، مؤنثاً كان أم كان مذكراً، وفصل ما بين المخاطب والغائب؟
أقول: لأن المتكلم لا يختلط بغيره، فلما لم يقع فيه التباس، لم يحتج إلى فصل، فتقول: أنا أقوم، وإن كان مؤنثاً، وكذلك: " نحن نقوم "، للمذكر والمؤنث، وسنبين لَمْ اسْتَوِ لفظ التثنية والجمع للمتكلم¹² ؟
فقد رأى ابن الوراق أن العرب في المؤنث: أثبتوا الألف بعد الهاء، نحو: ضربتها، وأكرمته، وإنما ألحقوا " الألف " للفصل بين ضمير المذكر وضمير المؤنث، وكانت " الألف " أولى بالمؤنث، لأنها أخف الحروف، والمؤنث أثقل من المذكر، لأن التثنية يبدل منه ألف في الوقف، فيجب ألا يختلف، ولأن الزوائد التي لحقت الهاء يجب إسقاطها، لمجيء علامة التثنية¹³، إذ الهاء تقوى بما زيد عليها للتثنية، فلم تحتج إلى الزيادة التي في الواحد، فإذا وجب إسقاطها، رجعت الهاء إلى الأصل، واستوى لفظ المؤنث والمذكر، فإذا جمعت فالأصل أن تلحق واو بعد الميم، كما ذكرنا فيما تقدم، والأحسن حذفها، كقولك: ضربتهم، والأصل: ضربتهمو، فحذفت الواو كما ذكرنا.
وأما المؤنث: فدليله نون مُشددة، نحو: ضربتهن، وإنما شددت النون، لأنك لما زدت للمذكر حرفين، وهما الميم والواو، اختاروا أيضاً أن يزداد للمؤنث حرفان، لاشتراكهما في الجمع، ولا يجوز تخفيف النون لوجهين:
أحدهما: زوال المعادلة بين المذكر والمؤنث، فيما ذكرناه.
والآخر: أن الاستئصال الذي كان في الواو، والخروج عن نظير الأسماء ليس بموجود في النون، فلذلك لم يُخفف¹⁴.

وأما الكاف التي للمخاطب فتفتح للمذكر، وتكسر للمؤنث، وإنما اختير الكسر للمؤنث، لأن الياء قد ثبتت في بعض المواضع فيها علم التأنيث، نحو: " أنت تضربين "، والكسر من الياء، فلذلك اختير للمؤنث، ولم يكن للضم مدخل هاهنا، لأن الفتح يعني عنه، وهو أخف منه في ذلك، سقط حكمه هاهنا .
والذي يظهر للمتتبع فيما سبق يجعله يناصرني الرأي الذي استحسانه دون تحمل أو تكلف؛ فمن الواضح في كتب النحويين أن أمر المذكر والمؤنث لا يجري على قياس مطرد، على العكس مما قد يدعيه بعض الناس، فهم قالوا: إن علامات المؤنث ثلاث وهي¹⁵: " الهاء في " قاعدة وقائمة "، والألف الممدودة في " صفراء وخنفساء "، والألف المقصورة في " حبلَى وسكرى " .

لكننا إذا دققنا في العلامات نجد أن تلك العلامات من الممكن أن تكون موجودة في المذكر، فأما " الهاء " فنحو قولنا: " رجلٌ علامة ونسابة، وراوية للشعر "، وأما " الألف المقصورة " فنحو قولنا: " رجلٌ خنثى وزعرى، وجرحي " .
وقد سموا المذكر بأنه ليس فيه شيء من تلك العلامات المذكورة آنفاً نحو: زيدٌ ومحمدٌ، ولكنهم نسوا أو تغافلوا أن هذه الصورة يوجد عليها الكثير من صور المؤنث ومصاديقه نحو: هندٌ، ودعدٌ، ويدٌ، ورجلٌ، وساقٌ... الخ.
وقالوا: " كل ما في رأس الإنسان من اسم لا هاء فيه مذكر إلا ثلاثة أحرف: العين والأذن والسن فإن هذه الأسماء مؤنثة وسائر مذكر الخد والرأس والصدغ والشارب " ¹⁶، ولا أدري ما الضابط الذي جعل ابن التستري يضع " العين والأذن والسن " في حقل التأنيث وسائر الأعضاء في حقل التذكير؟ فإن كان المذكر هو الأصل¹⁷ ولا يحتاج علامة

فكيف لنا في هذه الحالة أن نقول عن "السن" : مؤنثة، ونقول عن "الرأس والخذ" : مذكرًا، فالتناقض واضح بين الأمرين ، وكل ما تقدّم أنفاً قد مهدنا به وناقشناه ، لما له من علاقة بموضوع البحث الذي يستدعي منا تسمية نوع آخر من الضمير والكلام بمُسَمّى آخر محايد بين التذكير والتأنيث .

بعد الذي تقدم يمكن لنا أن نورد تقسيم أهل اللغة للمؤنث ، والذي وضعوه لأجل التفريق عن المذكر إلى أقسام أشهرها¹⁸:

- 1- **المؤنث الحقيقي:** الذي يلد ويتناسل سواء وجدت فيه علامة التأنيث اللفظية نحو: "سعدى" أم خلا منها نحو: "هند".
- 2- **المؤنث المجازي:** الذي لا يلد ولا يتناسل سواء أكان مختوماً بعلامة التأنيث نحو: "سفينة" أم لا نحو: "شمس" ولا سبيل لمعرفة التأنيث في هذا الموضع إلا عن طريق السماع الذي قد يكون خطأ مطرداً كما سيوضح في صحائف البحث اللاحقة.
- 3- **المؤنث اللفظي:** الذي يحتوي على علامة التأنيث نحو: "حمزة، زكريا، عيسى" ولكن المسمّى به مذكر.
- 4- **المؤنث المعنوي:** الذي يكون مدلوله مؤنثاً حقيقياً أو مجازياً ولفظه يخلو من علامة التأنيث نحو: "زينب" اسم علم مؤنث حقيقي، و"عين" اسم علم مؤنث مجازي.
- 5- **المؤنث اللفظي المعنوي:** الذي تكون صيغته مشتملة على علامة تأنيث ظاهرة ومدلوله مؤنثاً نحو: "فاطمة، وريّا، وزهراء".

مفاتيح وحوار مع التقسيم السابق:

القسم الأول: يمكن عدّه علامة حقيقية تدلّ على نوع جنس الأشياء وتشمل "الإنسان، الحيوان، والنبات" ؛ ففيمّا يخص الإنسان فمعلوم أنّ المرأة تلد وتتناسل ولذلك فهي مؤنث، أمّا الحيوان فنحو: "البقرة" التي تلد ولذلك هي مؤنث، وأمّا النبات فنحو: شجرة النخلة التي تلد كذلك ومولودها يسمى بـ "الفسيلة" ...إلخ.

القسم الثاني: المؤنث المجازي، وهنا الضابط لا يسير على وتيرة واحدة لكي يضمن ما يحفظ له حق الاطراد، فما الذي أدرانا أنّ "الشمس" مؤنث، وأنّ "القمر" مذكر، فهذا القسم يحتاج إلى إعادة نظر على أننا لا يمكن أن نقيس لغة العرب على ما موجود في القرآن الكريم، فهل السماع هو القياس المطرد؟ ، فعلى الرغم من أنّ السماع قد يكون ناقصاً ؛ فقد يكون الجواب "نعم" هو الحاكم على التأنيث والتذكير شأنه في ذلك شأن المسائل الأخرى ولا طريق غيره في بعض اللغات لمعرفة المذكر والمؤنث، ولكن ماذا عن القياس وعن جانب المعنى ؟ ستتضح الإجابة في الأسطر القابلة من البحث .

القسم الثالث: المؤنث اللفظي الذي لا يحتوي على علامة تأنيث نحو: "حمزة، وزكريا، وعيسى"، أقول: هذه أسماء مذكّرة مطردة ولم نسمع أو نرى أنّي سُميت بـ "حمزة أو زكريا أو عيسى" فلمّ هذا التناقض في هذا القسم؟.

القسم الرابع: المؤنث المعنوي الذي يكون مدلوله مؤنثاً حقيقياً أو مجازياً ولفظه يخلو من علامة التأنيث نحو: "زينب، وعين" وهذا القسم بحسب ما ذكرت أنفاً من التوالد والتناسل لا ينهض أن يكون قسماً قائماً برأسه ، وإنّما هو فرع من أصل.

القسم الخامس: المؤنث اللفظي المعنوي: وهذا القسم كسابقه لا ينهض أن يكون قسماً قائماً برأسه ، وإنّما هو فرع من أصل.

يمكن لنا فيما سبق أن نجد فهماً أقرب وعياً للواقع الحياتي في النظر إلى المذكر والمؤنث نستدل به على أنّ "المؤنث" هو ما يلد ويتناسل أو ما كان في حقيقته مؤنثاً يدركه العقل ويقرّ به المنطق باعتماد ضابط هو اسم الإشارة "هذا" مع المذكر و"هذه" مع المؤنث من حيث الانسجام الصوتي اللغوي وعدا ذلك نعدّه ضميراً "محايداً" ، أو "كلاماً محايداً" يستعمل مع المذكر والمؤنث.

سادساً : الحيادية في التكلم أو الخطاب أو الغيبة :

حرّى بنا أن نقف هنا ونقلّب مسألة "الضمير المحايد أو الكلام المحايد" لنصل إلى ما يهمننا من الصواب المقصود . فمن المعلوم أنّ القرآن الكريم أنزل بلسان عربي مبين، وأنّه لا يشابه شيئاً من كلام فصحاء العرب من جهة أنّه أعلى فصاحةً ومن جهة أخرى ؛ إذ إنّ كل كلمة وُضِّفَتْ في موضعها الذي تقتضيه من حيث الدلالة المقصودة ، بل إنّ كل حرف نُسج مع الذي يليه بدقة عالية، وحتى الحركات وُضِعَتْ بالمحل الذي يجب أن تكون فيه.

لكن ثمة أمر — ربّما — لم يلتفت إليه العرب في لغتهم، أو لم يهتموا به ذلك الاهتمام ، أو ربّما لعدم اطلاعي على ذلك الأمر فقد يكون القصور منّي لأنّي لم أتحرّ عن ذلك الأمر جيّداً، ولكن بحسب اطلاعي لما شائع؛ أنّ الضمائر من

حيث التذكير والتأنيث قسمان، إمّا ضمير مذكر، وإمّا ضمير مؤنث، على أننا يجب ألا ننسى إقرار النحويين " التعليمي " أن التذكير أصل في الأسماء، والتأنيث فرع عليه، قال سيبويه: "لأنّ الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعده، فكل مؤنث شيء، والشيء يذكر، فالتذكير أول، وهو أشدّ تمكناً من المعرفة؛ لأنّ الأشياء إمّا تكون نكرة ثم تعرف، فالتذكير قبل، وهو أشدّ تمكناً عندهم، فالأول هو أشدّ تمكناً عندهم" ¹⁹.

وقول سيبويه لا يسلم من النقد، فكيف حكم على الأشياء أنّ أصلها " التذكير " ؟ ، هل اعتمد الشيوخ "السماع"، أو اعتمد النقل؟ فأما السماع فقد يكون ناقصاً ، وأما النقل فقد يكون غير دقيق ولذلك فهذا الاستدلال تعوزه الدقة والضبط. وإذا دققنا النظر في آيات القرآن الكريم الكريمة نجد أنّ الاستعمال القرآني وظّف " الضمير " الدال على التذكير مع لفظ الجلالة "الله" كقوله تعالى: " قُلْ أَرُونِي الَّذِينَ أَلْحَقْتُمْ بِهِ شُرَكَاءَ كَلَّا بَلْ هُوَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ " ²⁷ "سورة سبأ: الآية: 27".

وقوله تعالى: " هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ " ²² "سورة الحشر: الآية: 22". وقوله تعالى: " قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ " ¹ "سورة الإخلاص: الآية: 1".

والملاحظ في الآيات المباركة المتقدمة الذكر أنّ الضمير "هو" الذي يدلّ على المفرد المذكر استعمال مع لفظ الجلالة "الله" في المواضع "هو الله العزيز الحكيم"، في الآية الأولى المذكورة آنفاً ، وفي الآية الثانية المذكورة آنفاً: "هو الله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم"، وفي الآية الثالثة المذكورة آنفاً: "قل هو الله أحد". وعندما يقرأ غير العربي ، وغير المختص القرآن الكريم فربما قد يفهم من الآيات المباركة وأقولها بتحضر ، وهو من باب النقاش والتحليل والاستنتاج —: إنّ جنس الله "مذكر"؛ لأنّ الضمير الذي استعمال معه مذكراً ، والحقيقة المعروفة لدينا أنّ "الله تعالى" هو الأول والآخر وهو قبل كل شيء وهو بعد كل شيء، فما الذي دعا إلى تذكير لفظ الجلالة "الله" باستعمال الضمير المذكر معه واستعمال النعوت المذكورة معه "العزيز، الحكيم"، والإخبار بالتذكير عنه "هو عالم الغيب والشهادة"؟ فربما جاء هذا الاستعمال الذكوري ، لأنّ العرب أمة خطابها ذكوري ، فنزل القرآن الكريم على سمة لغات العرب .

فليس في العرف ولا في المعقول أن نقول : إنّ "الله سبحانه وتعالى" مذكر ، فهذا إعلاء لشأن الذكر واستخفاف لشأن الأنثى إذا علمنا أنّ الاستعمال القرآني قد كرّم الأنثى وقد قدّمها على الذكر في مواضع من القرآن الكريم ، قال تعالى : " فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذَرِّيَّتُهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ " ³⁶ " سورة آل عمران : الآية 36 " . وقال تعالى : " لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنِائًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذَّكَورَ " ⁴⁹ " سورة الشورى : الآية 49 " . فضلاً عن أنّ ديننا الإسلامي الحنيف قد ساوى بين الذكر والأنثى ، وحفظ حقوق المرأة وكرّمها ، وليس هو دين ذكوري كما يزعم غير المسلمين ذلك ، ويكفينا فخراً بديننا أنّ القرآن الكريم قد سمّيت إحدى سورته بـ "سورة النساء" .

قال تعالى : " أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ " ⁸ " وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ " ⁹ " وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ " ¹⁰ " سورة البلد : الآية 8 ، 9 ، 10 " ؛ فالضمير الهاء في كلمتي " له ، وهديناه " في الآية المتقدمة الذكر عائدان على الانسان وخلقه ، ومعلوم لدى أغلب أهل التفسير أنّ الانسان يشمل الذكر والأنثى ²⁰ ، فلم لا نسمي هذا الضمير الذي يشمل الذكر والأنثى بـ " الضمير المحايد " لتلافي الإشكال المطروح؟

اتضح لنا ممّا سبق — إذن — أنّ الخطاب الذكوري في القرآن الكريم هو خطاب محايد للجنسين ، أي : الذكر والأنثى ، قال تعالى : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ " ²¹ " سورة البقرة : الآية 172 " . إنّ العرف والعقل والنقل يجعلنا ندرك بأنّ الخطاب للمؤمنين ذكوراً وأنثاً ²¹ ، وعوداً لما سبق ذكره آنفاً ، ألا يعد تحديد جنس الله تبارك وتعالى بالذكورية نوعاً من أنواع التحديد له ؟ وقد يدخل ذلك في باب الكفر والإلحاد والعياذ بالله ؛ فالله سبحانه وتعالى نورٌ على نورٍ ، ليس له مثيل ، ولا شريك ، ربُّ السموات والأرض، فهو الخالق المعبود، قال تعالى : " لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ " ¹¹ " سورة الشورى : من الآية 11 "، وقال تعالى : " وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ " ⁵⁶ " سورة الذاريات : الآية 56 " .

ومن لحاظ ما يقرّه النحويون — فيما سبق — والذي يمكننا أن نعدّه دليلاً على وجود نوع ثالث للضمير — لا مذكر ولا مؤنث أو هو عنصر لغوي بين التذكير والتأنيث في الكلام ، لأجل للتعامل اللغوي الوظيفي " تكلماً وخطاباً وغيبةً " يمكن أن نستنتج ما اسميناه بـ " الضمير المحايد " أو " حيادية التكلم أو الخطاب أو الغيبة التي تكون بين التذكير والتأنيث " .

ومن النماذج الأخرى التي دلّت على " التذكير " ، والتي ليس لدينا أدنى علم عن تذكيرها قوله تعالى: " إِذْ يَتَلَفَّى الْمُتَلَفِّيَانِ عَنَ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ " 17 " سورة ق: الآية 17 " ، فما الذي أدرانا أن " المتلفين ذكور " ؟ ، وأين الأنثى من ذلك؟

في حين أننا نجد آية مباركة أخرى قد ذُكرت " الملائكة " بلفظ التأنيث ، في حين أنها تشتمل على الذكر والأنثى منها ، ويتضح ذلك في تفسيره الآيات الآتية 22 " ، قال تعالى : " وَالنَّازِعَاتِ غَرْاقًا " 1 " وَالنَّاشِطَاتِ نَشْطًا " 2 " وَالسَّابِحَاتِ سَبْحًا " 3 " فَالسَّابِحَاتِ سَبْحًا " 4 " فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا " 5 " " سورة النازعات : الآيات 1 - 5 " .
من النصوص المتقدمة الذكر يبدو لنا أن القرآن الكريم لم يقبل قواعد العرب في التذكير والتأنيث، وكان الخطاب ذكورياً جرياً على سمة لغة العرب ، ولكنه يشتمل على الجنسين ، وهو خطاب محايد لكليهما ، على أننا يجب أن نكرر من باب الفائدة أنه لا ننسى تقديم ذكر الأنثى إكراماً لها في القرآن المجيد في بعض المواضع ، قال تعالى: " وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ " 21 " سورة المؤمنون: الآية 21 " .

ففي الآية المتقدمة الذكر إشارة إلى تغليب " الإناث على الذكور " في تركيب " ممّا في بطونها " ، إذ عاد الضمير المؤنث " الهاء " في لفظة " بطونها " ، ولفظة " لكم فيها " ، ولفظة " منها " على لفظة " الأنعام " ليدلّ على التأنيث، وقال تعالى في موضع آخر: " وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ " 66 " سورة النمل: الآية 66 " ، نلاحظ أن الضمير في لفظة " بطونه " يدلّ على " التذكير " وقد عاد على لفظة " الأنعام " المؤنثة ، فلماذا لا نسمي هذا النوع من الضمائر بـ " المحايدة " ؟ ، هذا الاستدلال يقودنا إلى نتيجة مفادها : أن الضمير قد يكون غير مختص بالذكور أو بالإناث وإنما هو: " ضمير محايد " يستعمل في الخطاب أو في التكلم مع " الذكور " مرة ومع " الإناث " مرة أخرى.

فالقرآن الكريم له استعمال خاص وما أعنيه هو " الضمير المحايد " ولكن لأننا وضعنا قواعد وأصول قد تكون مفترضة أو مرفوضة وليس لها يقين ، بل إن الغاية الرئيسة من وراء ذلك في الأغلب هي " تعليمية " فقد تقيّدنا بها ، ولذلك فهي أصول مفترضة قد تكون مرفوضة لا تمت إلى الحقيقة بصلّة ، فليس كل ما يقوله النحوي هو الراجح ، قال تعالى: " لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ " 35 " سورة ق: الآية 35 " ، فالميم في " لهم " تدل على جمع " الذكور " بشهادة " ما يشاءون " فأين الإناث من ذلك؟ وهل الجنة للذكور فقط؟.

ولسنا بمعرض بسط القول في " التغليب " الذي يتخذ بعض النحويين وسيلة لتخريج مثل هكذا أمور للتخلص من الوقوع في الحرج فيقولون: إن التذكير أصل والتأنيث فرع عليه وما إلى ذلك على أننا لا يمكن أن نلغي بعض القواعد الرصينة كالنكرة التي تدل على العموم والمعرفة التي تدل على الخصوص.

أقول: إن اللجوء إلى التغليب في بعض المواضع هي لعبة العاجز ، فأما أن نجعل القواعد هي الأصل ونبدأ بتوجيه القرآن عليها ، وأما أن نقول : إنها قواعد ناقصة الاستقراء التام لكلّ كلام القبائل العربية وألفاظهم واستعمالاتهم أسست بعد القرآن الكريم ، على أننا يجب أن نقرّ بأن النحو القرآني هو نحو يخالف الكثير من ضوابط النحويين وقواعدهم التي وضوعها من الاستقراء الناقص الذي اقتصره على قبائل محددة دون غيرها.

تجدر الإشارة إلى أن " الضمير المحايد " موجود ومستعمل في اللغة الانكليزية وهو بصيغة اللفظ they " ؛ فلم لا نقر بوجوده في العربية التي هي أوسع دلالة ، وأكثر ألفاظاً ، وأجمل تعبيراً من غيرها من اللغات ؟ .

ألا ترى أنه يمكننا القول : إن لفظ الجلالة " الله " وهو لفظ ذكوري جاء على سمت لغة العرب في تغليب التذكير واسناد القوة للذكر من دون الأنثى التي تكون أقل قوة من الذكر بسبب طبيعة تكوينها البيولوجية ، وأما الضمير الذي يعود على لفظ الجلالة فبالإمكان عدّه أنه ليس " مذكراً " وليس " مؤنثاً " ولذلك يمكننا تسميته بـ " الضمير المحايد " .

وصفوة القول: إنّ الفهم الأقرب وعياً للواقع اللغوي والمعرفي - وتجنباً للإشكال الحاصل دلاليّاً - يكون بتسمية الضمير المعرّف للذات الإلهية أو لغيره ممن ليس لدينا أدنى فكره عنه أو عنهم من حيث التذكير والتأنيث أن يسمى بـ " الضمير المحايد " أو " الكلام المحايد " الذي يمكن أن ينطبق على الذكر والأنثى أو يعني كليهما.

وهنا قد يترأى لنا سؤال مفاده ، كيف نميز أن الضمير أو التكلم فيه حيادية فربما يكون المقصود ذكراً أو أنثى ؟
نقول : إن كان المقصود ذكراً فهو ذكر ، وإن كان المقصود أنثى فهو أنثى والضابط في ذلك القرائن الموجودة وسياق الكلام ، وإن كان الكلام عامّاً فيه أحكام ودروس وعبر وجوائز كما مرّ ذكره فيما سبق آنفاً فهو لكلا الجنسين كليهما ، وينطبق عليهما ، فيمكن تسميته بـ " المحايد " .

ومن باب ذكر الشيء بالشيء لوجود علة مشابهة بينهما هو استعمال الاسم الموصول "من" مع المذكر نحو: "أكرمته من جاء" للمفرد المذكر، و"أكرمته من جاء" للمفرد المؤنث وهكذا لبقية استعمالاته... وكذلك استعمال ألفاظ العقود من عشرين إلى تسعين مع المذكر والمؤنث²³، فنقول: "عشرون طالباً، وعشرون طالبة".

زيادة على استعمال العرب ألفاظاً يستوي فيها لفظ المذكر والمؤنث²⁴ نحو كلمة "جديد"، و"سديس"، و"زوج"، و"جريح"، و"صبور" فهي "ألفاظ محايدة" بين التذكير والتأنيث، قال تعالى: "فَاتَّهَمُ عَدُوُّ لِي الْإِلَهَ الْعَالَمِينَ" سورة الشعراء: الآية 77. فلفظ "عدو" يشمل المفرد والمثنى والمذكر والمؤنث²⁵.

وقد شذت أسماء ثلاثية فصغروها بغيرها منها ثلاثة أسماء²⁶ وهي: التاب المسنة من الإبل يقال في تصغيرها: "نبيب" وفي الحرب "حرب" وفي فرس: "فريس" وهي تقع على المؤنث والمذكر، فيمكن لنا — إذن — عدّها "ألفاظاً محايدة" بين التذكير والتأنيث.

فأما التاب من الإبل فإنما قالوا لها: "نبيب"، لأنّ التاب من الأسنان "مذكر" والسنة من الإبل إنّما يقال لها: "ناب" لطول نابها. فكأنّهم جعلوها الناب من الأسنان أي هو أعظم ما فيها كما يقال للمرأة: أنت "بطين" إذا كبر بطنها، وتقول للرجل: أنت "عين" القوم و"العين" مؤنث؛ فقد خبر عن المذكر بالمؤنث وعن المؤنث بالمذكر.

وأما "الحرب" فهو مصدر جعل نعتاً مثل "العدل" وكان الأصل هذه مقاتلة "حرب" أي حاربة تحرب المال والنفس كما تقول: "عدل" على معنى "عادلة"، وأجريت مجرى الاسم وأسقطوا المنعوت كما قالوا: "الأبطح"، و"الأبرق" و"الأجل". وأما "الفرس" فهو في الأصل اسم مذكر يقع للذكر والأنثى كما وقع لإنسان للرجل والمرأة فصغر على التذكير الذي له في الأصل²⁷.

ويجب الأخذ بما هو مطّرد، فإذا اختلط اللفظ بين المؤنث والمذكر غلب التذكير²⁸، وانفرد اللفظ به. ومن اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المؤنثة؛ نحو: رجل علامة، وامرأة علامة، ورجل نسابة، وامرأة نسابة، ورجل همزة لمزة، وامرأة همزة لمزة، ورجل صرورة وفروقة، وامرأة صرورة وفروقة، ورجل هلباجة فقاقة، وامرأة كذلك. وهذه كلها ألفاظ محايدة تصلح للذكر والأنثى وهو كثير.

إنّ "الهاء" في ما تقدّم في نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه، وإنّما لحقت لإعلام السامع أنّ هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية، فجعل تأنيث الصفة أمانة لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة، وسواء كان ذلك الموصوف بتلك الصفة مذكراً أم مؤنثاً. ويدل على ذلك أنّ "الهاء" لو كانت في نحو: امرأة فروقة، إنّما لحقت؛ لأنّ المرأة مؤنثة لوجب أن تحذف في المذكر فيقال: رجل فروق، كما أن التاء في نحو: "امرأة قائمة، وظريفة"، لما لحقت لتأنيث الموصوف حذفت مع تذكيره في نحو: رجل ظريف وقائم وكريم. وهذا واضح. ونحو من تأنيث هذه الصفة لا يعلم أنّها بلغت المعنى الذي هو مؤنث أيضاً تصحيحهم العين في نحو: حول وصيد واعتنوا واجتوروا، إيداناً بأنّ ذلك في معنى ما لا بُدّ من تصحيحه. وهو احوّل واصيدّ وتعاونوا، وتجاوروا. ومنها اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المذكرة، وذلك نحو: رجل خصم، وامرأة خصم، ورجل عدل وامرأة عدل، ورجل ضيف وامرأة ضيف، ورجل رضا وامرأة رضا. وكذلك ما فوق الواحد نحو: رجلين رضا وعدل، وقوم رضا وعدل²⁹.

وسبب اجتماعهما هنا في هذه الصفة أن التذكير إنّما أتاه من قبل المصدرية، فإذا قيل: رجل عدل فكأنّه وصف بجميع الجنس مبالغة كما تقول: استولى على الفضل، وحاز جميع الرياسة والنبل، ولم يترك لأحد نصيباً في الكرم والجود، ونحو ذلك. فوصف بالجنس أجمع، تمكينا لهذا الموضع وتوكيداً.

وقد تكون الحركة الإعرابية هي الفاصل بين ضمير المذكر والمؤنث نحو: "أنت" للمذكر، و"أنت" للمؤنث، وأما من غير الحركة الأعرابية فقد يحتمل أن يكون للمذكر أو للمؤنث، وللتخلص من هذا المشكل نقول كما أسلفنا ونوهنا: إنّ "ضمير محايد بين التذكير والتأنيث" بحسب سياق الكلام والقرائن الموجودة في الكلام، وكذلك ينسحب هذا الحال على الوصل والفصل، وعلى الوقف في النطق.

والحمد لله ربّ العالمين

الخاتمة: بعد هذه الرحلة في الحياد لابد لنا من تسجيل بعض الأمور التي توصلنا إليها :

1 / الحياد في الضمير واللفظ والكلام هو عدم الميل لطرف التذكير أو لطرف التأنيث، وهو طريقة في التعبير يستعملها المتكلم للتخلص من الانحياز للتذكير دون التأنيث أو للتأنيث دون التذكير.

2 / من خلال ما سبق فإنّ من يدقق النظر في الاستواء بين المذكر والمؤنث يجد أنّ الموضوع — محل البحث — متعلق بجانب المعنى وضلال المعنى، فقد يظنّ ظانّاً أنّ المقصود بالعنوان هو الجانب اللغوي عندما يستقرأ ما نوهنا

عنه ، ولكن في حقيقة الأمر أنَّ ثمة إشكالاً يمكن أن يثار فيما يخص المعنى ، وهو الانحياز للذكر من دون الأنثى في الخطاب اللغوي ، ولأسيما في خطاب القرآن الكريم الذكوري ، وحاشا الله جلَّ وعلا عن ذلك ، فالله العزيز هو العدل المطلق ، ولكن لقصورنا وتقصيرنا لا ندرك المبتغى.

3/ من الأمور التي يجب التركيز عليها هي جانب المعنى وعدم الاهتمام باللغة لوحدها في تعاملاتنا الحياتية، أو في الوسط المعرفي اللغوي. فعلى سبيل التمثيل لا الحصر من المشكلة لموضوعنا قيد الدراسة وهي، قول الناس: "الله أكبر" ؛ فإذا ناقشنا ذلك لغوياً نجد أننا استعملنا صيغة التفضيل "أكبر" هذا يدلُّ أنَّ الله تعالى قد جرى مفاضلته مع شيء آخر هذا فيما يخص اللغة، أمّا من ناحية المعنى فيدخل في الكفر والتحديد لله تعالى فعن طريق استعمالنا جانب المعنى ندرك أنَّ الله سبحانه هو "أكبر" من أن يُحدِّد بصفات أو شيء ، وكذلك الحال في استعمال صيغ المبالغة نحو: "وهاب" أو غيرها من الصيغ تدلُّ على أنَّ هناك حدًّا للشيء ومن ثم جاءت المبالغة ، والله سبحانه غير محدود ، ومن ذلك أيضاً قول الناس: "يا الله" ، فالمعلوم عن النداء في كتب النحويين هو طلب انتباه المخاطب لأمر ما ، والله تعالى منتبه لكل شيء لا تأخذه سنة ولا نوم هذا في حال تركيزنا على جانب اللغة وقياسها ، أما إذا راعينا المعنى فسيكون المقصود هو الاستعانة بالله تعالى في الأمور المختلفة .

4 / الضمير الذي يمكن أن يكون مصداقاً للذكر والأنثى على حدِّ سواء يمكن تسميته بـ "الضمير المحايد" ، أمّا اللفظ الذي يمكن أن يكون مصداقاً للذكر والأنثى على حدِّ سواء فيمكن تسميته بـ "اللفظ المحايد" ، وأمّا الكلام الذي يمكن أن يكون مصداقاً للذكر والأنثى على حدِّ سواء فيمكن تسميته بـ "الكلام المحايد" وكل ما تقدّم من تسميات ، لأجل تلافي الإشكال الذي قد يطرح من قبل غير العربي ، وغير المتخصص بالعربية .

الهوامش:

- 1" ينظر : تهذيب اللغة ، الأزهرى ، باب الحاء والداد : 5 / 123 .
- 2" ينظر : لسان العرب ، ابن منظور ، مادة " حيد " : 3 / 159 .
- 3" ينظر : معجم اللغة العربية المعاصرة ، د. أحمد مختار عمر : 1 / 592 .
- 4" الرسائل السياسية : 1 / 34 .
- 5" ينظر : نثر الدر في المحاضرات، منصور الرازي : 5 / 146، وريحانة الكتاب ونجعة المنتاب ، ابن الخطيب : 2 / 224 .
- 6" ينظر : الجمل في النحو ، الفراهيدي : 1 / 254 .
- 7" ينظر : كتاب سيبويه : 3 / 414 ، وعلل النحو ، ابن الوراق : 1 / 160 .
- 8" ينظر : المقتضب ، المبرد : 3 / 121 .
- 9" ينظر : الأصول في النحو ، ابن السراج : 1 / 27 .
- 10" ينظر : علل النحو : 1 / 273 .
- " 11" ينظر : المصدر نفسه : 1 / 71 ، ومن أسرار العربية ، إبراهيم أنيس : 196
- " 12" ينظر : ينظر : علل النحو : 1 / 184 .
- 13" ينظر : المصدر نفسه ، والجزء والصحيفة نفسيهما .
- " 14" ينظر : المصدر نفسه : 1 / 416 ، وشرح المفصل ، ابن يعيش : 2 / 295 .
- " 15" ينظر : المذكر والمؤنث، نفطويه: 34-39، المذكر والمؤنث، ابن التستري: 1/1.
- " 16" المصدر نفسه: 1/1.
- " 17" ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 4/91.
- " 18" ينظر : الجمل في النحو ، الخليل بن أحمد الفراهيدي : 1 / 281 ، وكتاب سيبويه : 3 / 605 ، والأصول في النحو : 2 / 407 .
- " 19" كتابه: 3 / 241، وينظر : الخصائص: 242/3.
- " 20" ينظر : جامع البيان عن تأويل أي القرآن ، الطبري : 24 / 437 .
- " 21" ينظر : الكشف والبيان في تفسير القرآن ، الثعلبي : 2 / 37 .
- " 22" ينظر : المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ابن عطية : 5 / 430 .
- " 23" ينظر : المقتضب ، المبرد : 2 / 165 ، و شرح الكافية الشافية ، ابن مالك : 5 / 306 .
- " 24" ينظر : كتاب سيبويه : 3 / 638 ، وشرح شافية ابن الحاجب ، الرضي الاسترابادي : 2 / 140 .
- " 25" ينظر : معاني القرآن ، الفراء : 2 / 460 ، ومعاني القرآن وأعرابه ، الزجاج : 4 / 66 .
- " 26" ينظر : شرح كتاب سيبويه ، السيرافي : 4 / 222 .
- " 27" ينظر : الخصائص ، ابن جني : 2 / 202 .

"28" ينظر : شرح كتاب سيبويه، السيرافي : 2 / 91 .

"29" ينظر : الخصائص : 2 / 203، والمفصل في صناعة الأعراب ، الزمخشري : 1 / 249 .

المصادر والمراجع:

أولاً : القرآن الكريم :

ثانياً : الكتب المطبوعة :

_____ الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج "ت: 316هـ"، تح: عبد الحسين الفتلي ، " د.ب.ط. " ، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت ، "د.ب.ط. " .

_____ تهذيب اللغة ، محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور "ت: 370هـ"، تح: محمد عوض مرعب

1، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، 2001م .

_____ جامع البيان في تأويل القرآن ، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري "ت: 310هـ"، تح: أحمد محمد شاكر ، ط1، الناشر: مؤسسة الرسالة ، 1420 هـ - 2000 م .

_____ الجمل في النحو ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري "ت: 170هـ"، تح: د. فخر الدين قباوة ، ط5 ، 1416 هـ - 1995 م .

_____ الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي "ت: 392هـ"، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، "د.ب.ط. " .

_____ الرسائل السياسية، عمرو بن بحر بن محبوب الكنانى بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ "ت: 255هـ" ، " د.ب.ط. " الناشر: دار ومكتبة الهلال، بيروت ، "د.ب.ط. " .

_____ ربحانة الكتاب ونجعة المنتخب ، محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني اللوشي الأصل، الغرناطي الأندلسي، أبو عبد الله، الشهير بلسان الدين ابن الخطيب "ت: 776هـ"، تح: محمد عبد الله عنان، ط1، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، 1980م .

_____ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ط20، مطابع المختار الإسلامي، 1980 .

_____ شرح شافية ابن الحاجب ، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، نجم الدين "ت: 686هـ" ، محققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأستاذة: محمد نور الحسن - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية محمد الزفزاف - المدرس في كلية اللغة العربية محمد محبي الدين عبد الحميد - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية ، "د.ب.ط. " ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، عام النشر: 1395 هـ - 1975 م .

_____ شرح الكافية الشافية ، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجباني، أبو عبد الله، جمال الدين "ت: 672هـ" ، تح: عبد المنعم أحمد هريدي ، ط1 ، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة ، "د.ب.ط. " .

_____ شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان "ت: 368 هـ" ، تح: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي ، ط1 ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان

2008 م .

_____ شرح المفصل للزمخشري ، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبن الصانع "ت: 643هـ" ، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب ، ط1 ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان،

1422 هـ - 2001 م .

_____ علل النحو ، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق "ت: 381هـ" ، تح: محمود جاسم محمد الدرويش ، ط1 ، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، 1420 هـ - 1999م .

_____ الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه "ت: 180هـ" ، تح: عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م .

_____ الكشف والبيان عن تفسير القرآن ، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق "ت: 427هـ" ،

تح: الإمام أبي محمد بن عاشور ، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي ، " ط1 " ، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان ، 1422 هـ - 2002 م .

_____ لسان العرب ، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي "ت: 711هـ" ، ط3 ، الناشر: دار صادر - بيروت- 1414 هـ .

_____ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي "ت: 542هـ" ، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد ، ط1 ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت- 1422 هـ .

_____ المذكر والمؤنث، سعيد بن إبراهيم التنسري البغدادي، أبو الحسين الكاتب "ت: 361هـ" .

_____ المذكر والمؤنث، نبطويه "ت: 323هـ" ، تح: عبد الجليل مغتاط التميمي، ط1، منشورات جامعة سبها، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1999 .

_____ معاني القرآن وإعرابه ، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج "ت: 311هـ" ، تح: عبد الجليل عبده شلبي ، ط1 ، الناشر: عالم الكتب - بيروت ، 1408 هـ - 1988 م .

- _____ معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الدبلي الفراء "ت: 207هـ" ، تح: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، ط1 ، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر ، "دب" .
- _____ معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر "المتوفى: 1424هـ" بمساعدة فريق عمل ، ط1 ، الناشر: عالم الكتب، 1429 هـ - 2008 م.
- _____ المفصل في صنعة الإعراب ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله "ت: 538هـ" . تح: د. علي بو ملحم ، ط1 ، الناشر: مكتبة الهلال - بيروت، 1993م .
- _____ المقتضب ، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد "ت: 285هـ" ، تح: محمد عبد الخالق عزيمة ، "دب" ، الناشر: عالم الكتب - بيروت ، "دب" .
- _____ من أسرار العربية ، إبراهيم أنيس، ط3 ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، 1966 م .
- _____ نثر الدر في المحاضرات ، منصور بن الحسين الرازي، أبو سعد الأبي "ت: 421هـ" ، تح: خالد عبد الغني محفوظ ، ط1 ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، 1424هـ - 2004م .
- _____ النحو الوافي، عباس حسن، ط11، دار المعارف، مصر، 1996.